

تقارير

عيسى الشعيبي*

اجتماع مركزية حركة "فتح"

مراوحة في المكان**

وسط ترقب واهتمام فلسطيني عام، وعلى خلفية عدد من التباينات العلنية بين بعض الأعضاء الكبار في قيادة أكبر المنظمات الفلسطينية، وفي غمرة مرحلة حافلة بالاستحقاقات السياسية المهمة، اجتمعت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، بكامل أعضائها*** في العاصمة الأردنية عمّان، طوال ثلاثة أيام متواصلة، من دون أن يتسرب الكثير عن حقيقة ما جرى في تلك الجلسات، التي تعاقبت ليلاً نهاراً، وامتد بعضها إلى ساعات الفجر الأولى.

ويستمد اجتماع مركزية "فتح" هذا أهميته من عدة اعتبارات، في مقدمها:

أولاً: إن هذا الاجتماع لأعلى الأطر القيادية في حركة "فتح"، يخص التنظيم الفلسطيني الأكبر الذي فجر الكفاح المسلح وقاد العمل الفلسطيني الوطني طوال نحو أربعة عقود متواصلة، وتولى زمام منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبات بمثابة الحزب الحاكم بلا منازع، منذ قيام أول سلطة فلسطينية على الأرض سنة 1994.

ثانياً: إنه الاجتماع الأول بعد غياب قائد حركة "فتح" وقائد الشعب الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات، مع كل ما تركه هذا الغياب من فراغ يصعب سده، وما أدى إليه من مضاعفات سلبية، لعل أهمها ما تجسد في تلك الخلافات العلنية داخل اللجنة المركزية، إذ بلغ الخلاف أحياناً درجة التنازع بشأن الصلاحيات والمهام والمسؤوليات الحركية والوطنية، التنظيمية منها والإدارية.

ثالثاً: إن هذا الاجتماع جاء تعبيراً عن حاجة فتحاوية داخلية لا يمكن تأجيلها، تتعدى أهميتها مسألة تنازع الصلاحيات بين أعضاء اللجنة المركزية، لتتطال أوضاع "فتح" الداخلية المشكو منها على صعيد القاعدة، بل على المستوى الفلسطيني العام، وخصوصاً بعد ذلك الأداء المتراجع الذي أظهرته الحركة القائدة، خلال الدورتين الأولى والثانية من الانتخابات المحلية الفلسطينية.

رابعاً: إن هذا الاجتماع يتزامن مع جملة من الاستحقاقات، التي تخاطب حاضر ومستقبل العمل الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، لعل أهمها الانسحاب الإسرائيلي المقرر من قطاع غزة وبعض المستعمرات في شمال الضفة الغربية، وذلك لما يلقيه هذا الانسحاب من تبعات، وما قد يؤدي إليه من متغيرات جوهرية في مجرى علاقات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

إزاء ذلك كله، أتى جدول اجتماع اللجنة المركزية لحركة "فتح" غاصاً بجملته من القضايا والموضوعات التي تراكمت على جدول أعمال الحركة منذ آخر اجتماع لها في تونس سنة 1989، إذ تصدر أجندة اجتماع عمان البند المتعلق بترتيب الأوضاع الداخلية، التنظيمية منها والإدارية، للحركة التي باتت تواجه، أول مرة في تاريخها الطويل، منافساً جدياً لها في صفوف الفلسطينيين، بل وربما بديلاً محتملاً منها، في شأن المكانة الأولى في هرم النظام الفلسطيني، بما في ذلك احتمال تولي قيادة السلطة الوطنية في زمن غير بعيد.

لذلك، كان من المقدر لاجتماع مركزية "فتح" أن يولي مسألة عقد المؤتمر العام للحركة، الذي كان مقرراً عقده في الرابع من آب/أغسطس 2005، القسط الأكبر من النقاش والمداولات، وأن يحدد موعداً آخر لعقد هذا المؤتمر الذي تحول إلى رهان جديد من جانب القاعدة التنظيمية لحركة "فتح"، وأصبح محل تعويل كبير من جانب الكوادر والقيادات الشابة في الحركة، وكل الذين رأوا فيه رافعة كبرى، يمكن من خلالها التخلص من العيوب والمثالب ومظاهر الترهل والانقسام السائدة في الصفوف الفتاوية منذ زمن غير قليل.

وكان من المقرر عادة تولي محمود عباس (أبو مازن) مقاليد السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة "فتح"، أن يتم استكمال الدورة الثانية من الانتخابات المحلية، وإجراء الانتخابات التشريعية في تموز/يوليو 2005، على أن يلي ذلك عقد المؤتمر العام لحركة "فتح" في الموعد المذكور آنفاً. إلا إن اجتماع المجلس الثوري للحركة في أيار/مايو الماضي، قرر على حين غرة تأجيل المؤتمر العام وكذلك الانتخابات التشريعية إلى أجل غير مسمى، محيلاً سبب إرجاء موعد عقد مؤتمر "فتح" على إشكالية حصر عضوية أعضاء المؤتمر التي تزيد على 1500 عضواً، واستحالة إتمام التحضيرات لهذا الانعقاد خلال الفترة القليلة المتبقية، وذلك على الرغم من وجود عدة لجان تحضيرية كانت تواصل، داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، عملية الإعداد للمؤتمر.

ومع أن اللجان التحضيرية لمؤتمر "فتح" العام كانت أنجزت بعض الأوراق التي ستقدم إلى المؤتمر العام، وأقرت مبدأ اختيار أعضاء المؤتمر من خلال انتخابات داخلية (برايمرز) تلافياً لفرض أسماء وتعيين أعضاء من جانب اللجنة المركزية والمجلس الثوري، إلا إن إرجاء عقد المؤتمر بذريعة عدم كفاية الوقت المتبقي، واستمرار احتلال القوات الإسرائيلية للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، وصعوبة دخول سائر أعضاء المؤتمر المقيمين في الخارج إلى الأراضي الفلسطينية، أثارت اعتراضات واسعة داخل "فتح" وبين قياداتها الشابة، الأمر الذي أدى إلى طرح اقتراح لم يلق تجاوب القاعدة الفتاوية، وهو عقد مؤتمر مصغر لا يتجاوز عدد أعضائه 300 عضو كبديل مؤقت من المؤتمر العام الذي لم يكن جرى الاتفاق النهائي على مكان عقده، إذ ستكون إحدى مهمات هذا المؤتمر التنظيمية اختيار ثلاثة أعضاء جدد لملء المقاعد الثلاثة الشاغرة في اللجنة المركزية بسبب الوفاة.

إلى جانب هذه المسألة التنظيمية الأساسية التي كانت مدرجة في أجندة مركزية "فتح"، ونعني بها تحديد زمان عقد المؤتمر العام للحركة ومكانه، فقد تزامنت على جدول أعمال اللجنة سلسلة من الموضوعات التي لا تقع جميعها داخل نطاق المهمات التنظيمية الصرفة لحركة "فتح"، مثل تحديد موعد جديد لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الذي يخص الداخل الفلسطيني حصراً، وعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي كان اجتمع قبل نحو عشرة أعوام في غزة، وإقرار ضم حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إلى هيئة المجلس الوطني الجديدة بعد إعادة تشكيله، إلى جانب البحث في عدد من الموضوعات السياسية، وفي مقدمتها مسألة الانسحاب الإسرائيلي المقرر من قطاع غزة، والترتيبات المتعلقة باستلام القطاع وإدارة شؤونه بعد الانسحاب.

على أن القضية الخلافية التي اجتمعت مركزية "فتح" على خلفيتها، وربما بسببها أيضاً، كانت تتمثل في ذلك التنازع بشأن المهمات والصلاحيات المتعلقة أساساً بمسألة السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج، إذ كان

هذا التنازع قائماً في عهد الرئيس ياسر عرفات، وكان يظهر للعلن لدى عقد اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية أو مؤتمرات القمة، بين وزير الشؤون الخارجية المكلف من جانب السلطة الوطنية حضور تلك الاجتماعات، وبين رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بصفته وزير الخارجية المعتمد من المنظمة قبل قيام السلطة الوطنية سنة 1994. غير أن تلك المنازعات سرعان ما كان يتم حلها بقوة تأثير الرئيس الفلسطيني الراحل، وقدرته الخاصة على الجمع بين المتناقضات وإرضاء الأطراف كافة.

غير أنه في مرحلة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، دخل النزاع بين السلطة الوطنية ووزير خارجيته الجديد ناصر القدوة من جهة، وبين رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي (أبو اللطف) من جهة أخرى، طوراً أكثر حدة من ذي قبل. فقد تجلى هذا النزاع في أوضح صورة لدى عقد القمة العربية الأخيرة في تونس، حين دعم أبو مازن وزير خارجيته لحضور مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي يسبق عقد القمة، بينما أصر أبو اللطف على حضور ذلك الاجتماع، وهو ما أفضى في نهاية المطاف إلى تسوية تم بموجبها الاتفاق على حضور رئيس الدائرة السياسية جلسة افتتاح مجلس وزراء الخارجية، في حين تولى ناصر القدوة متابعة الجلسات اللاحقة والمشاركة في الوفد الرئاسي الفلسطيني بقيادة أبو مازن.

بعد هذه الواقعة اشتد النزاع بين أبو مازن وأبو اللطف، وأصدر الأخير أكثر من بيان واحد انتقد فيه الأداء السياسي للسلطة، وتحفظ من قرارات أبو مازن المتعلقة بإجراء عدد من التنقلات والإقالات لبعض السفراء الفلسطينيين، بمن في ذلك السفراء الذين بلغوا سن التقاعد وأمضوا أعواماً طويلة في مراكز بعثاتهم الدبلوماسية، الأمر الذي استدعى قيام عدة وساطات من داخل اللجنة المركزية لتسوية الموقف بين الرجلين، أفضت إلى قيام أبو مازن، يرافقه أحمد قريع (أبو علاء)، رئيس الحكومة الفلسطينية، بزيارة أبو اللطف في مقر إقامته في تونس، وذلك في أثناء عودة رئيس السلطة الوطنية من زيارته الأخيرة لواشنطن، إذ جرى حينها الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة المركزية خارج الأراضي الفلسطينية، لتمكين أبو اللطف واثنين من أعضاء اللجنة، امتنعوا من العودة إلى أراضي السلطة احتجاجاً على اتفاق أوسلو الشهير سنة 1993، من حضور الاجتماع المقرر.

ويبدو أن هذه المسألة المتعلقة بتنازع إدارة السياسة الخارجية الفلسطينية، وهي المسألة التي عجلت في عقد اجتماع اللجنة المركزية، قد جرى تسويتها بهدوء خلف أبواب مغلقة، وبطريقة دلت على اشتقاق تقاسم وظيفي بين وزارة الشؤون الخارجية والدائرة السياسية لمنظمة التحرير، قضت بجعل التعيينات والتنقلات الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الفلسطينية من صلاحية أبو اللطف، في حين يتولى ناصر القدوة متابعة العمل الدبلوماسي الفلسطيني بكل شؤونه اليومية، بما في ذلك تلقي تقارير السفراء وإصدار التعليمات، تماماً على نحو ما كان استقر عليه الوضع لأعوام طويلة ماضية.

وقبل التطرق إلى نتائج اجتماعات مركزية "فتح"، يجدر التذكير بأن هذه الاجتماعات هي الأولى من نوعها التي تعقد في العاصمة الأردنية منذ أحداث أيلول/سبتمبر 1970. وقد جاء عقدها في عمّان بعد اتصالات تمهيدية رحب الأردن خلالها باستضافة هذا الاجتماع من دون أي تحفظ، وهو ترحيب عبر عن نفسه بصورة جلية بحضور رئيس الحكومة الأردنية إلى مقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمّان قبل هذه الاجتماعات، وتلاه في ذلك العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي حضر بنفسه إلى المقر ذاته بعد انتهاء الجلسة الأولى من اجتماعات اللجنة، حيث أعرب الملك عن تأييده للقيادة الفلسطينية، ودعمه لبناء مؤسسات فلسطينية تهيئ الأرضية الملائمة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وكرر الملك تشديده على ضرورة أن يكون الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من قطاع غزة خطوة أولى للانسحاب من الضفة الغربية، وفقاً لما نصت عليه خريطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية.

وبهذا كله، تكون اجتماعات مركزية "فتح" قد حققت إحدى أهم النتائج التي أسفرت عنها، وذلك حين تمكنت من تسوية المشكلة التي ضغطت لعقد هذه الاجتماعات، ونعني بذلك إزالة التوتر بين كل من أبو مازن وأبو اللطف، وإنهاء مشكلة ازدواجية الإشراف على التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني. كما أنها أظهرت في الوقت نفسه توافقاً بين أعضاء أعلى هيئة قيادية في الحركة، على مختلف بنود جدول أعمال الاجتماعات، بصورة فاقت توقعات كثيرين داخل "فتح" وخارجها، ممن كانوا يلمسون اشتداد حدة التباين في الرؤى والمواقف والسياسات، بين قيادة "فتح" في الداخل وما تبقى من قيادتها في الخارج، كي لا نقول بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويبدو من الواضح أنه بعد إنهاء الاحتقان وتسوية الخلافات الداخلية بين كبار أعضاء اللجنة، انتقلت مركزية "فتح" إلى معالجة بقية البنود المدرجة في جدول أعمالها، مثل مسألة الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية والمكونة أساساً من الكوادر العسكرية الفتاوية، وخصوصاً بعد ازدياد ظاهرة الفلتان الأمني والتجاوزات المنسوبة في جزء أساسي منها إلى هذه الأجهزة التي باتت تمثل جزءاً من المشكلة بدل أن تكون جزءاً من الحل. وقد رشح عن اجتماعات اللجنة، بعد أن قدم عضو اللجنة المركزية ووزير الداخلية نصر يوسف تقريره الأمني، أنه تقرر إحالة نحو ألفي عنصر من الأجهزة الأمنية، ممن بلغوا سن التقاعد، إضافة إلى نحو 30 ضابطاً من قيادات الصف الأول، على التقاعد، تمهيداً لتعويض هذه الأجهزة بأعداد جديدة شابة، بمن في ذلك مئات المطلوبين والمطاردين من جانب إسرائيل، كجزء من تسوية قضية المطلوبين المتفجرة هذه.

بعد ذلك تدارس المجتمعون الستة عشر الموضوعات السياسية التي تتطلب اتخاذ مواقف أكثر مما تتطلب اتخاذ قرارات وتدابير إجرائية محددة، مثل الأوضاع الداخلية الفلسطينية الراهنة، والخطة الإسرائيلية للانسحاب من غزة، والترتيبات الفلسطينية السابقة والمواكبة لمرحلة تنفيذ تلك الخطة، والرؤية الفلسطينية لتطورات العملية السلمية، آفاقها وتحدياتها، بما في ذلك تحدي جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني، ولا سيما حول القدس وداخلها. كما ناقش المجتمعون خطة خريطة الطريق، وراجعوا نتائج زيارة الرئيس الفلسطيني للولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، ولقاءه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئيل شارون في القدس الغربية، وما إلى ذلك مما تحفل به الأجندة الفلسطينية من هموم واهتمامات داخلية وخارجية متفرقة.

إلا إن أبرز القضايا الملموسة التي تقع خارج نطاق دائرة المهمات الفتاوية الصرفة، وأكثر تلك القضايا إثارة للنقاش والجدال الفلسطيني العام، كانت القضية المتعلقة بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، لإدخال كل من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي في عضوية المجلس، وذلك تطبيقاً للتفاهات التي تم التوصل إليها خلال الحوارات الفلسطينية في القاهرة، والتي ركزت في حينه على تهدئة الأوضاع العسكرية، بما في ذلك وقف النشاطات والعمليات ضد إسرائيل من جهة أولى، وإعادة بعث الحياة في عروق وأوردة منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة، وجعلها بمثابة مرجعية عليا جماعية للعمل السياسي الفلسطيني، على قدر أعلى من الفعالية والتمثيل والمساءلة.

غير أن ما صدر عن اجتماعات اللجنة المركزية فيما يخص ما سمي تفعيل منظمة التحرير وإعادة هيكليتها ظل في حدود العموميات، إذ لم يجر الحديث حتى عن موعد محتمل لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الذي مضى على آخر انعقاد له في مدينة غزة مدة تزيد على عشرة أعوام كاملة. كما لم يتم الحديث أيضاً عن تأليف لجنة تحضيرية لإعادة تشكيل المجلس وفق تفاهات القاهرة، إذ اكتفى المجتمعون بتكليف أبو اللطف إجراء حوارات تمهيدية مع القيادات الفلسطينية المقيمة بدمشق، يتبعها لقاء يعقده أبو مازن مع هذه القيادات في العاصمة السورية، للاتفاق

على الإجراءات العملية المتصلة بدعوة المجلس ومكان عقده وزمانه وإعادة تشكيله، وما إلى ذلك من قضايا إجرائية محددة.

في المقابل، تمكن المجتمعون من الاتفاق على موعد محدد لإجراء ثاني انتخابات تشريعية عامة قبل العشرين من كانون الثاني/يناير 2006، بعد أن كان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أصدر مرسوماً بتأجيل عقد هذه الانتخابات إلى أجل يلي انتهاء المجلس التشريعي القائم من إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لإتمام هذه الانتخابات، على أساس نظام انتخابي جديد يخلط مناصفة بين التمثيل النسبي على مستوى الوطن، وبين التمثيل الأكثرية على مستوى الدائرة الواحدة.

وبذلك تكون مركزية "فتح" قررت من جانب واحد، ومن دون العودة إلى الأطراف الفلسطينية الأخرى، موعداً نهائياً لهذه الانتخابات، وهو ما أثار لغطاً واحتجاجات كثيرة من جانب القوى والأحزاب والمنظمات الوطنية والإسلامية، التي كانت اتفقت خلال حوارات القاهرة على ضرورة التشاور المسبق في كل ما يتصل بالشأن الفلسطيني العام.

ويبدو أن أكثر القضايا التي أخفق اجتماع مركزية "فتح" في بنها، وكانت في صلب القضايا المطروحة على أعلى هيئة قيادية في الحركة، كانت تتمثل في قضية تحديد موعد جديد لعقد المؤتمر العام للحركة، بعد أن تم إرجاء الموعد المقرر في آب/أغسطس 2005 إلى أجل غير مسمى. إذ بعد أن تداول المجتمعون مكان وزمان عقد المؤتمر الذي مضى على آخر انعقاد له مدة تزيد على ستة عشر عاماً، وبعد أن رشح عن الاجتماع اللجنة المركزية أنباء تفيد بأن قيادة الحركة قد تقرر الدعوة إلى هذا المؤتمر في موعد يسبق موعد إجراء الانتخابات التشريعية التي تم تحديد زمانها من جانب واحد، وفق ما تم ذكره، فقد بدا من وجهة نظر كثيرين أن مركزية "فتح" أخفقت في معالجة أهم بند مدرج في جدول أعمالها.

وفعالاً، فقد أثار إرجاء موعد عقد المؤتمر العام لحركة "فتح" إلى أجل غير محدد قدراً كبيراً من الاستياء العلني الواسع من جانب قيادات وكوادر عليا في الحركة، التي كانت أبدت امتعاضها سلفاً جرأ قرار المجلس الثوري لـ "فتح" تأجيل موعد المؤتمر العام، من دون ما يكفي من المبررات الموضوعية، سوى ما تم تداوله آنذاك، وعلى نحو غير رسمي، من محاولة فتاوية تراهن على تعزيز الموقع الشعبي للحركة التي تنتظر خطوة الانسحاب من قطاع غزة وتنفيذ فتاومات شرم الشيخ والانسحاب العسكري الإسرائيلي من مدن الضفة الغربية، وإعادة المبعدين وإنهاء مشكلة المطاردين، وإلى ذلك من نتائج إيجابية يمكن البناء عليها لتعزيز شعبية الحركة التي بدأت تواجه منافساً جدياً، يطرح نفسه كبديل منها، ونعني بذلك حركة "حماس" التي تعيش مرحلة ذهبية من شعبيتها في الآونة الأخيرة.

وفي المحصلة، غاب عن نتائج اجتماعات مركزية "فتح" عدد آخر من الموضوعات التي كان مقدراً لهذه الاجتماعات أن تبتها. فإلى جانب عدم بت موضوع عقد المؤتمر العام الذي أحييت مسألة زمان ومكان عقده على لجنة خاصة غير محددة الأسماء، أغفل المجتمعون بت مسألة راجت كثيراً عشية عقد هذه الاجتماعات، ونعني بذلك انتخاب نائب رئيس لمنظمة التحرير يكون نائباً لرئيس لدولة فلسطين؛ وقد كان أبو اللطف أكثر المرشحين لتولي هذا الموقع. أما مسألة تعيين نائب لرئيس السلطة الوطنية التي كان أبو مازن تحدث عنها منذ عودته من زيارته الأخيرة لواشنطن، فقد تمت إحالتها على المجلس التشريعي الفلسطيني المخول دستورياً بت إنشاء هذا المنصب غير المعمول به في النظام السياسي الفلسطيني.

وبالعودة إلى البيان الختامي الصادر عن اجتماعات مركزية "فتح"، نجد بياناً سياسياً متضمناً جملة من المواقف الفلسطينية التي لم تغب عن أي اجتماع فلسطيني على أي مستوى. فقد أكد المجتمعون أن حركتهم ستواصل حمل راية المشروع الوطني على قاعدة الحقوق الثابتة وقرارات الشرعية الدولية. كما جددوا عزمهم على الاستمرار في النضال الوطني والتزام السلام العادل والشامل، ودعوا إلى ترسيخ العلاقات بالأطراف الدولية الفاعلة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. ورأت اللجنة المركزية أن "فتح" تتحمل مسؤولية ضبط الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية، ويقع على عاتقها واجب فرض النظام وسيادة القانون وترسيخ النهج الديمقراطي في مستويات الحركة كافة.

كما شددت اللجنة على ضرورة أن يكون الانسحاب من قطاع غزة كاملاً كبدية لمواصلة الانسحاب من الضفة الغربية والقدس، وتطبيق خريطة الطريق وصولاً إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 194. وحذرت اللجنة من تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير، ومن التهجم الضفة الغربية بجدار الفصل العنصري، ومن إجراءات تهويد القدس. ودعت إلى ضرورة إحباط المخطط الإسرائيلي، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ التزامها والكف عن ضرب الاتفاقات الموقعة معها عرض الحائط.

وأوضحت تصريحات بعض أعضاء اللجنة، عقب انتهاء هذه الاجتماعات، الموقف من بعض القضايا التي كانت محل بحث بين الأعضاء. فقد أوضح رئيس الحكومة الفلسطينية، أحمد قريع (أبو علاء)، أنه تم الاتفاق على تأليف لجنة موسعة من اللجنة المركزية والمجلس الثوري للتحضير للمؤتمر العام للحركة، وقال إن هناك لجنة أخرى ستبدأ العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بالحوار مع سائر الفصائل من داخل المنظمة وخارجها. في حين قال نائب رئيس الحكومة، نبيل شعث، إن اللجنة المركزية قررت أن تبدأ حواراً مع الفصائل الأخرى لعقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني قريباً، من أجل ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية للمنظمة الناجمة عن وفاة واستشهاد واستقالة عدد من الأعضاء، إضافة إلى الاتفاق على عقد المجلس الوطني بعد الاتفاق على ضم كل من حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إلى عضوية المجلس. كما أكد شعث أنه ستجرى انتخابات ديمقراطية بدءاً بالقاعدة وصولاً إلى القمة، من أجل عقد مؤتمر عام لحركة "فتح" في وقت يلي موعد إجراء الانتخابات التشريعية المقدر لها أن تجرى بحلول العشرين من كانون الثاني/يناير المقبل، على أن يسبق كل ذلك إجراء انتخابات محلية وأخرى تكميلية.*

(*) كاتب وباحث فلسطيني مقيم بعمّان.

(**) عقد الاجتماع في عمّان بتاريخ 6/30 - 2005/7/2.

(***) محمود عباس؛ فاروق القدومي؛ هاني الحسن؛ سليم الزعنون؛ محمد غنيم؛ محمد جهاد؛ عبد الله الإفرنجي؛ عباس زكي؛ زكريا الأغا؛ انتصار الوزير؛ صخر حبش؛ الطيب عبد الرحيم؛ نبيل شعث؛ حكم بلعاوي؛ نصر يوسف.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx